# هندسة المؤسسات السياسية والدستورية في المجتمعات المتعددة.

# Engineering of Political and Constitutional Institutions in Plural Societies.

شيخاوي أحمد*
قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة. الجزائر.
chikhaouiahmed28@gmail.com

تاريخ الاستلام: 18 / 10/ 2021 تاريخ القبول: 03 / 11/ 2021 تاريخ النشر: 08 / نوفمبر/ 2021

**الملخص :**

تنطلق الدراسة من الإطار النظري لمفهوم الهندسة المؤسسية في الأنظمة السياسية، ودروها في تحقيق الإستقرار السياسي في الدول التي عرفت تحولا ديمقراطياً، خاصة تلك التي تعرف انقسامات اجتماعية في تركيبتها، وتحتاج إلى نوع خاص في بناءها المؤسساتي، على اعتبار أن قواعد الديمقراطية الأغلبية تناسب المجتمعات المتجانسة، في حين أن المجتمعات المنقسمة والتي تعرف تصدعات اجتماعية يجب أن تخضع لقواعد تقاسم السلطة، والتمثيل النسبي، وإدارة الحكم عن طريق تشكيل الإئتلافات الكبرى وتحقيق الإستقلال الفئوي عن طريق الفيدرالية، ضمن القواعد الكبرى التي حددها آرنت

* أحمد شيخاوي

ليبهارت في كتاباته عن الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة.

تخلص هذه الدراسة إلى أن تحقيق الإستقرارين السياسي والإجتماعي، في الدول ذات التركيبة المجتمعية المتعددة، ينطلق من الهندسة المؤسسية المبنية على التوافق، تحت مفهوم الديمقراطية التوافقية التي أصبحت تعرف كشكل من أشكال ممارسة السلطة، في الدول ذات التمايز الإثني أو العرقي أو اللغوي والديني، وتعرف ضعفاً في الوحدة الوطنية وتواتراً في الأزمات السياسية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المؤسسية- الإنقسام الإجتماعي- المؤسسات السياسية.

**Abstract:**

This study is based on the theoretical framework of the concept of institutional engineering in political systems and its role in achieving political stability in the countries that have undergone a democratic transition, especially those countries which are witnessing social divisions in their structure and need a special type in their institutional construction on the basis that democratic rules fit homogenous societies. However, the divided societies that undergone social cleavages should be subject to the rules of power sharing, proportional representation, and governance through the formation of major coalitions and the achievement of class autonomy through federalism among the major rules identified by Arend Lejphart in his writings on consensual democracy in multiple societies.

This study concludes that the achievement of political and social stability in countries with multiple societal structures is based on consensus-based institutional engineering, under the concept of consensual democracy, which becomes a form of exercise of power in states with ethnic, racial, linguistic or religious distinctions and that are also experiencing weakness in national unity and frequent political crises.

Key Words : Institutional Engineering - Social Division - Political Institutions

**مقدمة:**

كان لا بد على الدول التي تخلصت من الأنظمة السياسية والاستبدادية وتحولت إلى أنظمة ديمقراطية في إطار موجة التحول الديمقراطي الذي مست العديد من الدول منذ 1989، أن تبحث عن أحسن المؤسسات السياسية التمثيلية، لبناء أنظمة جديدة تتوافق مع الخصوصيات المجتمعية الداخلية، فالمجتمعات البسيطة التركيب والمتجانسة لم تكن تطرح فيها إشكالات عميقة في التمثيل، بقدر ما كانت تطرح في الدول ذات التركيبة المجتمعية المنقسمة عرقيا أودينيا أو لغويا، فأصبح نجاح الهندسة المؤسسية الجديدة لما بعد التحول مرهونا بالتوافق والقبول الإجتماعي والتمثيل السياسي لكل البنى المكونة للمجتمع في إطار هندسة دستورية ومؤسسية تحتوي الجميع وتحفظ مصالح جميع الأطراف سياسيا، وإلا كان مصير هذا التحول الفشل والتوجه إلى ثورات جديدة.

فالقضاء على الأنظمة الشمولية التي كانت تعتمد التذويب الطوعي للمكونات الإجتماعية، يجعل التعبير عن

الخصوصيات والتمايزات الإجتماعية يعرف نوعا من التطرف بعد التحول نحو أنظمة جديدة، نتيجة افتقار المجتمع للتأطير بعد مراحل طويلة من القمع والضغط، هذا التحول يجعل جميع الإثنيات /العرقيات1 أو معظم المجموعات المجتمعية المتمايزة تطالب وتتمسك بأقصى ما تملك من وسائل الضغط، من خلال فرض قواعدها في إطار مقاربة الجماعة Group Approach لضمان مصالحها، خاصة السياسية وأن هذا التنافس الغير منظم قد يشكل إرهاصاً حقيقيا يفشل عملية الديمقراطية التي حدثت .

حاول العديد من العلماء في علم السياسة إيجاد هندسة مؤسسية تتوافق وخصوصيات المجتمعات المنقسمة ،حيث افترض كل من روبرت دال Dadhal Robert ، دونالد هورويتز Donald Horowitz ، آرند ليجفارت Arend Lijphart ،جوان لينز j.linz ، جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori أن المؤسسات تؤثر في النجاح الديمقراطي، أي أن نجاح الديمقراطية وإستيعابها لجميع المكونات السياسية، ومرونة آلياتها التمثيلية مرتبط بنوع المؤسسات والآليات التي تحكمها، وبهذا تبرز أهمية الهندسة المؤسسية الملائمة الواجب توفرها حتى تضمن نجاح التحول الديمقراطي ومن تم ترسيخ الممارسة الديمقراطية .

إتفق الباحثون في هذا المجال وجود أنواع خاصة من المؤسسات والدساتير التي تحكم المجتمعات المنقسمة ،لكن اختلف هؤلاء في الآليات التي تسير هذه المؤسسات من أنواع النظم الانتخابية والنظم الحزبية ، وأنظمة تقاسم السلطة.

من خلال هذا المقال نحاول البحث في الإشكالية الآتية :

كيف تؤثر المؤسسات السياسية والدستورية على مسار الديموقراطية في المجتمعات المنقسمة ؟

لمعالجة الإشكالية لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل هناك هندسة مؤسسية ودستورية خاصة بالمجتمعات المنقسمة، تحافظ على التمايزات المجتمعية وتضمن التعايش بين المكونات الإجتماعية ؟
- كيف يمكن بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية تدير الصراع بين المجموعات، وتحافظ على الممارسة الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة ؟

## المبحث الأول: الإطار النظري للمجتمع التعددي والهندسة السياسية

تنقسم المجتمعات عادة صنفين متجانسة ومتعددة أو تعددية التركيبة( غير متجانسة)، ومعايير التصيف تبقى نسبية لصعوبة معرفة درجة التجانس، فأغلب المجتمعات تفتقر إلى التجاس المطلق في التركيبة وحتى وإن كانت تبدوا كذلك نحاول التركيز في هذا المقال على المجتمعات التعددية-غير متجانسة- وأهم الأطر التي ترتكز عليها المؤسسات السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع التعددي والمفاهيم المرتبطة:

نحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم المجتمع التعددي والمفاهيم التي ترتبط به كالإثنية والعرقية وغير من البنى الفرعية التي يتكون منها هذا النوع من المجتمعات.

الفرع الأول: المجتمع التعددي

ظهر المجتمع مفهوم "المجتمع التعددي" plural society لأول مرة من خلال التحليلات الأنثروبولوجية للمجتمعات الاستعمارية مع مطلع القرن العشرين، حيث قام

الأنثروبولوجيون وعلى رأسهم فيرنفال Furnivall-j.s2 بدراسة المجتمع في اندونيسيا وبورما، ووجد أن المجتمعين يحتويان العديد من التركيبات المجتمعية المختلفة، أو مزيجاً من الشعوب الأوروبية والصينية والهندية، أي هناك مزيجاً من الشعوب غير متداخلة3 فكل مجموعة لها معتقد ديني خاص، ولغة وثقافة تتميز بها عن باقي المجموعات، وبعد دراسة هذا المجتمع خرج بنتيجة أن "المجتمع التعددي هو مجتمع مكون من أقسام مختلفة تعيش جنبا الى جنب، لكن بصورة منفصلة، ضمن وحدة سياسية واحدة"4.

يعتقد فيرنفال أن المجتمعات التعددية تتكون أساسا من العداء بين المجموعات الإثنية، لم تقم حرب شاملة بفضل القوة القسرية التي مورست من قبل القوة الاستعمارية، فالأنثروبولوجيون عموما يرون أن قوة الدولة الاستعمارية ثم التزام الدول بعد الإستقلال بتطبيق القوة القهرية في الضبط الإجتماعي، هو المسؤول عن إرغام هذه المجموعات على التعايش، تعمق سميث M. G. Smith نظريا في مفهوم المجتمع التعددي لفيرنفال الذي اعتبره مجزأ هيكليا إلى مجموعات، حيث يرى سميث أنه مجزأ على أسس مختلفة مؤسسية تبعث على الالتزام أكثر مثل علاقات النسب والعائلة، القرابة، التعليم، النشاطات الاقتصادية5.

هناك مؤسسات الضبط والتحكم التي يرى سميث أنها تتمثل في أقليات معينة لها من الوسائل والآليات ما يفوق المجموعات الأخرى، هذا التحكم يكون مثل الحكومات الاستعمارية في الأساليب والوسائل، كما يرى سميث أيضا تعريف المجتمعات التعددية تبعا لأنماط الخلافات

والصراعات الموجودة داخل هذه المجتمعات، حيث يكون الصراع بين مجموعات فرعية في المجتمع، على أن يكون الصراع متكافئاً ليحقق التوازن داخل المجمتع، مع احتمال تفوق مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، وهي الأقلية المسيطرة على الحكم، ساعدها تفوقها على الضبط والتحكم، ما يجعل صراعها مع المجموعات الاخرى دائم التفوق، وهي في النهاية الأقلية الحاكمة فالحكومات الاستعمارية كانت تقوم على استغلال الانقسامات العرقية في ضبط المجموعات والتحكم فيها ووضع سياسات التفريق لدحض أي محاولات للتوحيد، أو الدخول في تحالفات قد تطول وتشكل مجموعة واحدة تؤدي إلى تهديد الحكومة الاستعمارية أو الأقلية الحاكمة التابعة والمتعاونة مع الحكومة الاستعمارية.

يعتبر نموذج التقسيم الذي تحدث عنه فيرنفال من النماذج الحديثة التي لها جوانب وصفية في المجتمعات التعددية، والتي تبين ربط ظواهر التعدد وظروفها مع الظروف التاريخية أثناء الفترة الاستعمارية وبعدها وكيف أثرت في تغيير وتشكيل الهويات، كما أن النموذج ينقل الأنثروبولوجيا التقليدية من الثبات الاستاتيكي في التفسير إلى تتبع الظواهر عبر فترات زمنية مختلفة، حيث يضع المجموعات الاثنية في تنافس ضمن التفاعلات الاجتماعية التي تمثلها من أنشطة اقتصادية وسياسية وتعبئة اجتماعية لتقوية الإثنيات، قد تنتج عن الاستقطاب الحاد في المجتمع مع ندرة الموارد.

الفرع الثاني: الإثنية والعرق

هناك أصناف من التفاعلات داخل المجتمعات التعددية قائمة بين الإثنيات والعرقيات وتشابكها مع الطبقة،كمفهوم اقتصادي اجتماعي والسلطة كمفهوم سياسي، حيث يمكن توضيح ذلك من التحليلات الماركسية Marxist theory.

يستعمل ماركس Marx مصطلح العرق بشكل قليل ضمن تحليلاته في تفسيره للمعاملات الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية، حيث يصور الصراع بين فئتين رئيسيين في المجتمع هما: أصحاب رؤوس الأموال من جهة، والطبقة العاملة المستغلة من جهة أخرى، حيث ظل هذا الخطاب متداولا لدى الدارسين للاقتصاد والمجتمعات، خاصة في المجتمعات الغربية الليبرالية، فالطبقة هي أهم مكون في المجتمع ووحدة تحليل في تفسيرات ماركس للمجتمعات، لها مركزية في الانقسامات الاجتماعية والمكانة داخل المجتمع والسلم الطبقي، كما أن لها عواقب اقتصادية واجتماعية قابلة للإثبات من حيث المرتبة التي تحتلها الطبقة، كما تؤثر هذه الوحدة التحليلية على مفهوم العرق أو الإثنية في المفاهيم الاجتماعية كالمكانة والهوية، فماركس يعتقد أن مفهوم الطبقة بمميزاتها الإقتصادية لها تأثير ايجابي في تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية كالعلاقات والتفاعلات بين الأعراق والإثنيات6.

في المقاربات الماركسية التقليدية كانت الإثنية ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها فئات وهمية يتم استخدامها من طرف الحكومات والدراسات في الدول الرأسمالية، للتحكم وخلق فئات منافسة للتحليلات الماركسية، فالفكر الماركسي التقليدي يرى أن المرحلة الاستعمارية تعتبر مرحلة نهائية في

البناء الهيكلي للمجتمعات المستعمرة، خاصة تلك السائرة نحو الإيديولوجية الاشتراكية، ويعتبر ماركس أن الاستعمار شرط مسبق لتحرير هذه المجتمعات من أشكال التقسيم الجديد في البنى الاجتماعية7 فالجدلية التاريخية تنشأ في هذه المجتمعات بين الفئات القبلية الصغيرة المعرضة للعبودية والفئات الصناعية التي تمثل أقلية تحكم والتي تمثل حسب فيرنافيل الإثنية ذات النفوذ الأقوى في المجتمع و تكون تابعة أو تمثل الحكومة الاستعمارية.

ينظر ماركس إلى الإثنية والعرق كبنية فوقية8، وبالتالي فهو يعتبرها بنية ثانوية أو ظاهرة إضافية ليس لها تأثير مباشر في علاقات الانتاج والقاعدة الاقتصادية، فتنظيم الانتاج يخلق في أي مجتمع مجموعة طبقات أفقية مختلفة في المجتمع، حيث تتطابق وجهات النظر بين سميث R. T. Smith وماركس في نشاط الطبقات واستقرارها وانعكاس ذلك على تهميش العرق أو الإثنية كمكون اجتماعي في المعادلة الإنتاجية داخل المجتمع، حيث أن تقليل نشاط الإثنيات في المجتمع يؤدي إلى تراجع تمايزها وأعدادها كما يعتبر سميث الإثنيات كبقايا خصائص ثقافية9 لها دور جانبي غير مؤثر في علاقات الانتاج والنشاطات الاقصادية، وتعبر عن ثقافات فرعية تزيد من المكونات الثقافية الإجتماعية، ويؤكد إعطاء الفرص العادلة لهذه العرقيات في تحقيق مصالحها الثقافية وحل الخلافات بين هذه المكونات الإجتماعية10.

يرى راكس John.H Rex أنه " ليس من الضروري أن نستبعد إمكانية وجود العرق أو الطبقة، فكليهما تعمل معا

بوصفهما وسيلة أساس في ضبط الحدود"11، فحسب راكس الاعتراف بوجود العاملين يوضح العلاقات المختلفة في المجتمع، ويوسع دائرة التفاعل بين مختلف المكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعطي تفسيرات مقنعة حول التفاعلات وتتبع مسارها.

يعترف ماركس أن للانقسامات الإثنية دوراً فعالاً ومهماً في تعميق وتكريس العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجحت في توجيه المستغلين أصحاب رؤوس الأموال المنتفعين من سياسة العبودية، في الفصل بين السكان على أساس عرقي، وتسهيل عملية التمييز بينهم.

فالإثنية حسب ماركس كانت أداة استيراتيجية للتفرقة بين العمال من طرف النخبة المالكة للمصانع أو الحاكمة في الدول المستعمرة، فقد استغل العرق في أوقات الحاجة لتدعيم المصانع باليد العاملة بأجور زهيدة، ومواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والدخول في حروب، حيث يستعمل أفراد هذه العرقيات كأرقام قتلى ومحاربين ليس لهم أية حقوق حسب ماركس.

هذه العلاقة بين الطبقة كمفهوم ماركسي للتحليل والعرقية كمفهوم اجتماعي تقاطعا نتيجة لسياسات عنصرية، تم تكريسها اجتماعيا وفكريا عبر مجموعة سياسات محددة تاريخيا في سوق العمل واديولوجيا من خلال التدخل والسياسات الحكومية، حيث تم من خلال هذه السياسات خلق العداء العرقي بين المكونات الاجتماعية، فالصور النمطية والسياسات التمييزية كانت السمة البارزة في هذه المجتمعات وبالتالي تستفيد الحكومات الاستعمارية من هذه السياسات

لتكسير أي مقاومة تظهر للاستعمار، كما تدرك الماركسية التقدمية تأثير وسائل الإعلام على استنساخ وتوجيه الرأي العام نحو اتجاهات معينة تزيد من حدة التمييز والعنصرية داخل المجتمعات.

المطلب الثاني: مفهوم الهندسة السياسية والدستورية

يعتبر مفهوم الهندسة السياسية والدستورية من المفاهيم المعاصرة والمهمة حيث أصبح حاضرا بقوة نظرا لتزايد موجات التحول نحو الديمقراطية ،وبروز النزعات القومية للأقليات وزيادة الصراعات الداخلية بعد تراجع مفهوم الدولة القطرية بفعل عوامل العولمة .

الفرع الأول :الهندسة السياسية

هي "التصميم الواعي للمؤسسات السياسية لتحقيق أهداف محددة جداً"12 فأهم المقاصد التي تهدف الهندسة السياسية لتحقيقها هو بناء نظام ديمقراطي، يحقق شرعية ومشروعية عالية بين أفراد المجتمع، حيث يجسد هذا النظام الفعالية الحكومية في ظل تضارب شديد في المصالح، وهنا تظهر عملية الهندسة المؤسسية الخاصة في المجتمعات المنقسمة التي تهدف إلى تقسيم مؤسسات سياسية تتلائم مع خصوصية المجتمع المنقسمة، فتضع بذلك أطر تنظيمية وقانونية في بناء الأحزاب، النظام الحزبي،النظام الإنتخابي، البرلمانات وعلاقتها بالمؤسسات التنفيذية، وشكل الدولة(بسيطة ،فدرالية)، فالتصميم المسبق لهذه المؤسسات يضمن تأطير مؤسسي للصراع ويتجنب تعطيل العملية السياسية والمؤسسات الدستورية الديمقراطية13.

تم نقد توجهات الهندسة السياسية في عملية توجه المؤسسي بالمسار الديمقراطي في بناء عملية البناء ، فأنصار الإتجاه التقليدي في بناء المؤسسات يعتبرون أن ترقيع وتوجيه قواعد اللعبة الديمقراطية هو مصادرة لحق المجتمع في بناء لمساره الديمقراطي بطريقة طبيعية ،لكن التأثير على الإتجاه الديمقراطي باهندسة السياسية قد يجعل إستقرار المؤسسات مصطلح وقد تنهار هذه المؤسسات في أول خلال قد يحدث بين المكونات الإجتماعية في كل المجتمعات

إمكانيات التأثير كانت محصورة سابقا في مسار التطور السياسي للمجتمعات، غير أن التعبير المعاصر للهندسة السياسية للمؤسسات ظهر بعد نهاية الستينات مع كتابات جيوفاني سارتوري، الذي جادل من خلال إعتماد مؤسسات ذات آليات محددة لتقييد القوة الطاردة من المركز التي أحدثتها عملية الدمقرطة، حيث يرى أنه من المقبول جدا إعتماد الهندسة السياسية والمؤسسة بشكل هادف من أجل تعزيز أو تنفيذ أنواع معينة من السلوك ويظهر ذلك من خلال التحكم الخلاق بالنظم الإنتخابية لتحقيق أهداف معينة 14، وهناك أيضا تباينات في المزايا النسبية لنظم الحكم الرئاسية والبرلمانية ، وحدود السلطات بين المركزية الفيديرالية أو الموحدة، وطرق تشكيل الأحزاب والنظم الحزبية، وتشكيل الهياكل الدستورية بشكل عام، فالمسألة المركزية التي كان ينطلق منها جيوفاني سارتوري في الهندسة السياسية هي كيف يمكننا أن نتدخل سياسيا في توجيه وتشكيل عملية التنمية السياسية .

الفرع الثاني :الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة

هناك إتجاهين في التصميم المؤسسي الملائم للمجتمعات المنقسمة في بناء أنظمة ديمقراطية جديدة:

-الإتجاه الأول يقوده دونالد هورويتز Donald horowitz وهو الإتجاه القائم على المركزية Centripetalism يدعو إلى هندسة مؤسسات تشجع على تذويب الاختلافات، وتقليل مظاهر الإنقسام من خلال حظر إنشاء أحزاب اثنية وتشجيع الأحزاب الوطنية والتضييق أو حظر تسييس النشاطات الاثنية في المجتمع.

-الإتجاه الثاني هو الإتجاه التوافقي Consociationalism الذي يقوده آرند ليبهارت Arend lijphart يركز على التعامل مع الإنقسامات والتمايزات الإجتماعية، دون التأثير على طبيعتها بل يجب تأطيرها في أحزاب للتنافس السياسي الحر، فالإتجاه الثاني لا يعارض تسييس الإنقسامات ويدعو إلى إعطاء المجال للإثيات الممارسة بخصوصياتها وعدم دمجها في نمط تفاعلي موحد، آرنت ليبهارت Arend lijphart يعتبر أن التعددية في هذه المجتمعات المنقسمة هي مصدر قوة تنتظر التفعيل والتأطير.

أشار ستين روكان stein rokken أن النموذج التوافقي لآرند ليبهارت هو الأنسب لإدارة الصراع وتقاسم السلطة في المجتمعات المنقسمة، بل ويعتبر الحل الوحيد كنموذج ديمقراطي في البلدان المنقسة بعمق15 " deeply devided" ، زادت أهمية هذا النموذج مع الإخفاقات والفشل الذي أبداه النموذج الديمقراطي الإغلبي التقليدي في مواجهة الإنقسامات العرقية التي حلت محل الحرب الباردة، والتي وصفت بأنها المصدر الأخطر للصراع في العالم في التسعينيات من القرن

الماضي، هذه الظاهرة الصراعية الجديدة تزامنت مع الموجة الثالثة في التحول الديمقراطي والتي كانت بدايتها مع الثورة الديمقراطية البرتغال وبلغت ذروتها مع زوال الإتحاد السوفياتي، لكن هذه الموجة واجهت إرهاصات نتيجة بروز صراعات العرقية التي أصبحت تهدد كيانات الدول ، ويشير آرنت ليبهارت نتيجة هذا الوضع أن المفهوم الديمقراطي يعاني أزمة، حيث يقول بأن هناك "تراجع متزايد في الدمقرطة في الجزء الأخير من الموجة الثالثة"16 فهناك نمو في الديمقراطية الإنتخابية مقابل ركود في الديمقراطية االيبرالية، أي زيادة المظاهر الشكلية في الديمقراطية ووسائلها مقابل تراجع وركود في الديمقراطية الليبرالية، لأن الديمقراطية ذات المقاصد الليبرالية ليست نفسها الديمقراطية الإنتخابية، توقع أرند ليبهارت مع نهاية العقد الأول من موجة التحول الديمقراطي أي مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجود موجة عكسية ثالثة بدافع الصراعات العرقية17، مع إمكانية فشل المهندسين الدستوريين التعامل في هذه الموجة المضاذة بالمفاهيم التقليدية، إلا إذا كان هناك بناء أو استحداث نموذج جديد من الديمقراطية يحتوي الإنقسامات ويجعل من التمايزات الثنية قوة دفع للمؤسسات السياسية 18.

- لقد ساد لدى علماء السياسية التقليديون أن المقارنة السوسيولوجية في تفسير الظاهرة الديمقراطية تقتضي درجة عالية من الإنسجام في المجتمعات حتى تترسخ الديمقراطية، أي أن الإنقسامات الإثنية /العرقية العميقة إلى جانب الإنقسامات الإجتماعية الأخرى قد تشكل تهديدا صريحا على مستقبل الديمقراطية. لهذا اعتقد الفلاسفة السياسيون أن

الديمقراطية قرينة مع المجتمعات المتجانسة، حيث يؤكد جون ستيوارت ميل بأن الديمقراطية "مستحيلة تقريبا في بلد يتكون من جنسيات مختلفة (التعددية الإثنية)19، والمستحيل تماما في الدول المنقسمة لغويا، أين يقرأ الناس ويتحدثون لغات مختلفة"20.

هذه القناعة تجد طريقها في كون المجتمعات التي حققت الترسيخ الديمقراطي وهي منقسمة إجتماعيا، نجدها عرفت تاريخا طويلا من الصراعات والحروب، وتوصلت إلى إنشاء الأنظمة الديمقراطية -الأغلبية- نتيجة سيطرة مجتمعات فائزة بالصراع أو الحرب التي قامت، وهذه المجتمعات حتى الآن تعرف إنقسامات كامنة قد تظهر في المناسبات التي تفقد المجموعات جزءا من مصالحها، فالإنقسام والتعايش في المجتمعات المنقسمة يكون مصطلحا نسبيا ويتلاشى هذا التعايش متى ما إنتفت ظروف قيامه، وتأكد هذا الطرح من الموجات الأخيرة للتحول الديمقراطي في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت القناعة أن الإنقسامات العميقة تشكل عقبة رئيسة في تحقيق الديمقراطية بالمفهوم التقليدي .

ينتقد أرند ليبهارت Arend Lijphart دونالد هورويتز donald Horowitz في طرحه المركزي الذي يتجه لإخفاء التعددية والإختلافات، وجعل الإنسجام مصطنعاً عبر المؤسسات، حيث يعتبر ليبهارت أن طرح هورويتز هو إعادة إنتاج لمفاهيم سابقة للديمقراطية، ويركز على إدارة الصراع أكثر من تركيزه على بناء مؤسسات تمثيلية حقيقية، فالهدف حسب ليبهارت هو تقاسم السلطة التنفيذية، مع منح الإستقلالية للمجموعات، وهي أهم السمات أو الخصائص الأساسية في

الديمقراطية التوافقية21، فليبهارت يريد الإعتراف بالمحموعات الإثنية / العرقية والتعامل معها كحقيقة إجتماعية لا يجب تجاهلها، لأن حقيقة الديمقراطية وفلسفتها تقوم على أنها وسيلة وآلية لتنظيم الحكم الذي يعد النسيج الإجتماعي طرفا فيه .

فالنظرية الديمقراطية ليست هدفا وإنما وسيلة لإدارة المجتمع، وبهذا يصبح مفهوم تقاسم السلطة الذي يعني مشاركة جميع المجموعات الأساسية في صنع القرار السياسي، مع إستقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية في مجال الثقافي والتعليمي هو أهم عنصر في مفهوم الديمقراطية التوافقية.

**المبحث الثاني: مبادئ الهندسة السياسية في المجتمعات التعددية**

سلط آلانت ليبهارت الضوء على المجتمعات التعددية كونها نوع خاص من المجتمعات التي تحتاج مبادئ خاصة في إدارة العملية السياسية والمحافظة على التمايز والإسقرار داخل هذه المجتمعات.

المطلب الأول: مبادئ النظرية التوافقية

رغم الإنتقادات الموجهة إلى النظرية التوافقية حدد ليبهارت مجموعة من المبادئ التوجهية في هندسة المؤسسات السياسية والدستورية في المجتمعات المتعددة مع إدخال بعض التعديلات عليها، وأهم هذه المبادئ هي:

الفرع الأول: تقاسم السلطة The Power Sharing

يقوم هذا المبدأ على مشاركة جميع الأحزاب المتمثلة للمجموعات الإثنية بالمشاركة في السلطة، كرد على الأصوات المنادية بنظام الأغلبية مع حكومة الحزب الواحد، أو نظام

التعددية مع وجود حزب مهيمن، وهي القواعد التي يؤيدها دونالد هوروتيز من خلال المبدأ المركزي في إدارة المجتمعات المتعددة Centripitalism، والذي يركز على مبدأ المفاوضات وتقديم العروض من خلال نظام التصويت البديل، أو الإقتراع المزدوج أو الثاني، حيث أن الفائزين في الدور الأول يقومان بتقديم حوافز إلى المرشح المقصي في الدور الأول ليصوت أتباعه على أحد المرشحين في الدور الثاني.

هذا الإجراء قد يقصي الأقليات ويجعلها دائما مقصية من المشاركة في الحكم، لأن حجمها في المجتمع لا يؤهلها لدعم أحزابها وإيصالها للمشاركة في الحكم بسبب القواعد المفروضة 22.

لا يقتصر نظام تقاسم السلطة على النظام الإنتخابي كإطار رسمي للمشاركة في السلطة، بل يتعداه إلى جميع الأطر الرسمية التي يشتغلها ممثلو المجتمع، فهناك إفتراض شائع لدى المحللين السياسيين وصانعي السياسات أن تقاسم السلطة هو الوسيلة الديمقراطية الأكثر قدرة على إدارة الصراع في المجتمعات المنقسمة، فتقاسم السلطة بين المجموعات المتصارعة يتيح معالجة أنماط العداء والتمييز التي ميزت المجتمعات المنقسة لمدة طويلة، فهو يبني مجتمع أكثر عدالةً وإستقراراً من الناحية المؤسسية، وهناك العديد من الآليات الرسمية التي تجسد مبدأ تقاسم السلطة، فهو يضمن إعتماد الحكومات الإئتلافية يعني تشكيل السلطة التنفيذية من خلال إئتلاف مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية، وهذا النوع

من الحكومات يحقق التمثيل المضمون للمجموعات الإثنية من خلال الأحزاب الممثلة لها.

الفرع الثاني: النظام الإنتخابي The Electral System

إن الخيار الأكثر أهمية الذي يواجه مصممي الدساتير في المجتمعات المنقسمة هو إختيار النظام الإنتخابي، خاصة في القوانين الإنتخابية للمجالس التشريعية، فهناك الأنظمة الأغلبية، وأنظمة التمثيل النسبي والأنظمة الوسيطة، أما الأهم في كل هذه الأنظمة هو ضمان إنتخاب هيئة ذات نطاق واسع في التمثيل، وأحسن لهذه المجتمعات هو النظام التمثيل النسبي propotional Repreparation، وحسب أرنت ليبهارت A.Lijphart أهم مصممي المؤسسات السياسية للمجتمعات المنقسمة هناك إجماع ضد الأنظمة الأغلبية في المجتمعات المنقسمة ،كما يشرح ذلك لاري دياموند Lary Diamond "إذا كان هناك أي تعميم في التصميم المؤسسي القائم... هو أن الانظمة الأغلبية غير موائمة للدول ذات الإنقسامات الذاتية والإستقطابية ، فعندما تكون المجموعات المتصدعة معرفة بشكل حاد لهويات المجموعة، مع وجود شكوك وإنعدام الثقة بين المجموعات المتمايزة بشكل عميق23، فإن الضرورة الملحة هي تجنب الإستبعاد الواسع والنهائي من السلطة لأي مجموعة مهمة". 24

الفرع الثالث: الفيتو المتبادل Reciprocal Veto

إن المشاركة في الائتلاف الواسع يؤمن ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكن ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب، كما أن للقرارات ينبغي أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات،

فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف لكنها قد تهزم مع ذالك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع الأقلية فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، ولذالك فلابد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية؛ فيتوا الأقلية هو مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س كلوهن John c. colhoun التي اعتبرتها أنها حماية لمصالح الأقلية و هدفها الأساسي، فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته في أولويات الحكم ، أي تحت وصايته الخاصة.

وبهذا فإن كل جماعة مشتركة في الائتلاف الوفاقي لها الحق في استخدام الفيتو ويعتبر حق الفيتو هذا من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من احتمال قيام ديكتاتورية الأكثرية في البلاد، ويسمح حق الفيتو للفئات المختصة بمنع صدور نمط معين من القرارات ويجرى التمييز بين نمطيين من القرارات فهناك التي تمس المصالح الحيوية للجماعات المشتركة في الائتلاف، وهذه تستخدم فيها الفيتو إذا وجدت الجماعة المعنية أن مشروع القرار يمسها بضرر كبير، وهناك نمط من القرارات الذي يؤثر تأثيرا محدودا على الأقلية، وهنا يجري استبعاد أداة الفيتو واللجوء إلى التصويت؛ وهناك نوعان من الفيتو: الأول هو عبارة عن تفاهم مكتوب بين خيارات تلك الجماعات يتكرس مع الوقت بحيث يصبح جزءا

من التقاليد والتراث السياسي في البلد، كما هو الأمر في سويسرا وهولندا، والثاني في شكل قوانيين يدخل المواثيق والدساتير ويتجسد في المؤسسات الشرعية كما كان الأمر في النمسا، وفي بعض الأحيان يكون هناك نوع ثالث من الفيتو، كما هو موجود في بلجيكا حيث يكون إتفاق غير مكتوب في مجالات معينة واتفاق مدون في الدستور في مجالات أخرى شديدة الحساسية مثل اللغة25.

المطلب الثاني: الدولة والنظام السياسي في المجتمعات المتعددة.

تنطوي الهندسة السياسية /الدستورية في المجتمعات المتعددة على نوع خاص من الأنظمة السياسية وأشكال الدولة تساعد على حفظ التمايز الإجتماعي والحقوق السياسية للمجموعات.

الفرع الأول: النظام البرلماني The Parlement System

يواجه كتاب الدساتير العديد من الأنواع في الأنظمة السياسية التي يتم إختيار أفضلها ملائمة للمجتمعات المنقسمة، وبما أن النظام البرلماني الذي ينبثق عليه مجلس الوزراء الذي يعد هيئة جماعية تصنع القرار، في المقابل الرئاسي الذي يتكون من شخص إلى جانب حكومة إستشارية مسؤولة أمامه ومحصورة، يرى مصممو الدساتير والمؤسسات السياسية في المجتمعات المنقسمة بزعامة أرنت ليبهارت أن النظام البرلماني هو أفضل نظام لهذه المجتمعات، لما يتمتع به من خصائص كتشكيل سلطة تنفيذية واسعة عن طريق حكومة الإتلاف الموسع، والميزة الأخرى كونها لا تحتاج إلى إجراء إنتخابات رئاسية، تحصر التنافس بين الأشخاص على أساس لعبة صفرية التي تميل نحو الفائز يأخذ كل شيء، كما أن

الحملات الإنتخابية تشجع السياسات الشخصية بدل السياسات الحزبية المتنافسة التي تمثل الصلة الحيوية بين الناخبين والحكومة، والتي تعبر عن مصالح الجماعات في المجتمعات المنقسمة، وهي الخاصية التي أكد عليها مارتن ليبست في كون الديمقراطية الحديثة لا يمكن تصورها إلا من خلال أحزاب26.

الفرع الثالث: الفيديرالية واللامركزية Federation and Decentralisation تعتبر الفيديرالية أحسن وسيلة لتوفير الحكم الذاتي للمجموعات لممارسة خصوصياتها الثقافية، خاصة في الدول التي تعرف تمركزا جغرافيا يتوافق مع المجموعات الإثنية المنقسمة، فهو يحقق الإستقلالية من جهة والإندماج العام من جهة أخرى، هذا النظام يجب أن يطبق مع نظام الغرفتين في المجلس النيابي، حتى تحقق الغرفة الثانية التكافؤ في التمثيل بين المقاطعات، كذلك يجب أن يحقق النظام اللامركزي توازنا بين السلطات بين المركز والمقاطعات في ممارسة السلطة27.

الفرع الثالث: التحفظات التي واجهها ارنت ليبهارت في الهندسة السياسية.

رغم الإنتقادات الشديدة التي تعرضت لها النظرية التوافقة في هندسة المؤسسات السياسية في المجتمعات المنقسة، إلا أن أرند ليبهارت Arend Lijphart تمسك بالنظرية كحل عقلاني وملائم للحكم وإدارة الصراعات في المجتمعات المنقسمة، ويمكن تلخيص أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية الصادرة من المناهضين لها هم: تيد روبرت Ted Robert، ودونالد هورويتز Donald horowitz، وماتيجز بوجاردز

Matthijs Bogaards وبرين باري Brian Barryفيما يلي :

أ- أن النظرية التوافقية ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية .

ب-النظرية التوافقية غير قابلة للممارسة بشكل كامل(لا يمكن تطبيقها بكل آلياتها).

ت-فشل هذه النظرية في دعم السلوك المعتدل الذي يؤذي إلى الإندماج والتعايش، فالحكم الذاتي للمجموعات الإثنية /العرقية يضاعف مفهوم القومية والإنعزال، ويعمق التصدعات الإجتماعية.

ث-الإستقلالية التي تمنح للأقاليم وتنظم مجموعات إثنية محددة قد تكون مشروع يؤدي إلى الإنفصال والتقسيم وبالتالي زيادة الصراع بين المجموعات العرقية، بدل تأطيرها والقضاء عليها كما تدعي النظرية .

ج- تؤدي آليات النظرية إلى إضعاف التماسك وزيادة التمايز وتعميق الإنقسام بين المجموعات العرقية .

مبادئ هذه النظرية قد تكون صالحة للمجتمعات الغربية، لكن هذه المجتمعات لا تتلائم مع المجموعات غير الغربية فالخصائص الإجتماعية في إفريقيا والدول الأسيوية، لا يمكن أن يخضع لنفس الخصائص وبالتالي لايؤدي إلى نفس النتائج28.

**الخاتمة:**

تبقى المجتمعات المنقسمة مهددة باستمرار من قبل طيف معين من المجموعات المكونة للمجتمع، تميل إلى التهويل بوجود خطر ما يهدد تطبيق الديمقراطية في هذا المجتمع، فتجانس المجتمع مطلوب لتطبيق الديمقراطية والتجارب

الغربية أثبتت نجاحها في ذلك، لكن الصعوبة تبقى في المجتمعات المنقسمة خاصة في دول العالم الثالث فالتوافق كحد أدنى أو الاتفاقات النسبية في المجتمع ضرورية لأية مجتمع بمجرد التفكير في الديمقراطية، فإقامة نظام ديمقراطي مستقر في مجتمع تعددي، غالبا ما تؤدي إلى العنف، وبهذا حاول العديد من علماء السياسة الإجابة عنه من خلال البحث عن نظام ديمقراطي خاص بالمجتمعات التعددية، وفي النهاية توصل علماء السياسية إلى النموذج التوافقي كمخرج للتوفيق بين التمايزات المجتمعية والنظام السياسي الديمقراطي.

تعرف الهندسة المؤسسية في المجتمعات التعددية، على قواعد خاصة تم تحدديها بقواعد الديمقراطية التوافقية والتي يعتبر فيها مفهوم تقاسم السلطة و الائتلاف الموسع القاعدة الأساسية كضرورة للإستقرار السياسي، يكمل الائتلاف الموسع بأدوات تساعد في مأسسة القواعد المتفق عليها، فالفيتو المتبادل بين القطاعات المشاركة في إدارة الحكم يعتبر ضمانة لحقوق كل إثنية ووسيلة رقابة متبادلة بين الأطراف المختلفة، كما أن النسبية هي آلية تمثيلية مهمة، وتعتبر الوسيلة المثلى لضمان المشاركة المناسبة في المؤسسات الدستورية المختلفة، بالإضافة إلى الاستقلال القطاعي في تسيير الشأن المحلي لكل قطاع خاصة في الشق الثقافي واللغوي والديني، للمحافظة على التمايز الذي تتمتع به المجتمعات المتعددة، والذي يعتبر قوة دافعة ونقطة إيجابية لنجاح الديمقراطية التوافقية، في حالة ما إذا تمت هندستها على أسس توافقية صلبة.

## المراجع:

1 - رغم عدم وجود تعريف موحد للإثنية، إلا أن المتفق عليه أنه هو تخصيص العرق من حيث المحددات البيولوجية الجينية التي يتمتع بها مفهوم العرقية، أما الإثنية فهي الإشتراك في العناصر الرئيسة الاجتماعية مثل الخلفية الثقافية المشتركة والعادات والممارسات والقيم والأعراف، و اللغة المشتركة التي تعد أهم العناصر التي حافظت على استمرارية التمايز، وثبات الشعور الجماعي للثقافة الفرعية وعلاوة على ذلك، فالإثنية هي مفهوم معقد التركيب و ديناميكي يعتمد على السياق والوقت.

-استخدم ويبر مفهوم "المجموعة الإثنية" وتفادى مصطلح "العرق" باعتبار أن هذا الأخير له علاقة بالوراثة البيولوجية، وله تأثير على العلاقات عبر اجتماعية، فهو عامل مهدد وإثارة للخلاف والتنافر كما ربط فيبر بين المجموعات ' وهو المصطلح المهيمن أثناء الحرب Nationalitiesالإثنية والجنسيات ' العالمية الأولى ومعاهدة فيرساي.

- John Sydenham Furnivall : (often cited as JS **2** Furnivall or J.S. Furnivall) was a British-born colonial public servant and writer inBurma. He is attributed with coining the concept of plural society and had a noted career as an influential historian of Southeast Asia, particularly of Dutch East Indies (modern-day Indonesia) and British Burma, Throughout his career, he published several books, including the influential Colonial Policy and Practice, although his work is now criticised as being Eurocentric and biased in favour of continued colonialism.

"do not combine mix but"3-

4-"plural society, with different sections of the society living

side by side but separately within the same political unit"

5-Stephen Spencer, **Race And Ethnicity,Culture, identity and representation**, First published, New York : Routledge, 2006,p80.

- أعطى فيرنفال الأنشطة الاقتصادية دورا محوريا في دراسة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، ذلك أن العلاقات البراغماتية هي المنظمة والضابطة للعلاقات الإثنية، أما سميث فركز على المؤسسات السياسية في تنظيم العلاقات،

لكن تبقى علاقات الانتاج هي العنصر المشترك في التحليلات كعنصر مهم في المجتمعات التعددية.

6 -Stephen Spencer, op.cit, p82.

Marx at the margins: On "7-Kevin B. Anderson, , University "nationalism, ethnicity, and non-Western societies of Chicago Press, 2010, pp 141-142.

8- هناك اختلافات متعددة لابد من الاعتراف بها ونحن بصدد التعامل مع الظاهرة الإثنية، سواء على مستوى المفاهيم أو حتى على مستوى تفسير الظاهرة ذاتها، فالمفاهيم في العلوم الاجتماعية بما في ذلك السياسية تنطوي غاليا على معضلة رئيسة، ألا وهي معضلة البحث عن مفهوم جامع للمصطلح محل الدراسة، إذ أن الأمر في هذه الحالة يتطلب توسيعا للمفهوم ليشتمل على كافة العناصر المكونة للمصطلح ومجالات التداخل مع المفاهيم الإجتماعية الأخرى.

9-Smith calls them: 'the residue of cultural peculiarities'

10-Stephen Spencer, Ibid, p82.

11- Rex has suggested "it is not necessary to exclude from consideration the possibility of a situation in which either ethnicity or class, or both together operate as the main means of boundary marking"

Ibid, p83.

12-"Political Engineering :That is the Conscious Design of Political Institutions to Acheive Certain Specified objectifs".

13-Benjamin Reilly, **Democracy and Diversity : Political Engineering in the Asia –Pacific** ,First Published ,United States, Oxford University Press 2006, p21.

14-Giovani Sartori**, Comparative Constitutional Engeneering** , An Inquiry into Structures , Incentires and Outcomes, first published , London: Macmillan press, 1994, pp 53-54.

15- Andrew Reynolds ,**The Architecture of Democracy**, Constituational, Design, Conflict Management and Democracy, first published, new york: oxford university 2002, p37.

- The Increasing Shallowness of Democratization in the 16 latter part of the third ware"

17- Samuel L.Huntington.**The Third Ware:Democratizataion In the Late Twenteith century** , first published, USA: University of Oklahoma press 1991.page30.

18- Arend Lijphart," The Wave of Power Sharing Democracy"**,** 37-54, In: **the Architecture of Democracy Constutional Design, Conflict Managment and Democracy**, ed. by Arnold Reynold, first published .NewYork :Oxford University press, 2002.

Next to Impossible in a contry made up of a Different "-91 Nationalities, and Completly Impossible in Linguistically Divided Countries Divided Countries, Where the People Read and Speak Diffrent Languages"

-John Stuart Mill, **Consideration On Representative** 20 Combridge London, The Electric Bask :**Governement**, UK Company , 2001, p286.

21-Arend Lijphart , **Democracy In Plural Societies** , A comparatives Exploration, New Haven and London:Yale University Press, Copyright, 1977, p25.

22- Iam O'flynn and David Russell, **Power Sharing,** New Challenges for Divided Societies , First Published, London :pluto press, 2005 , p01.

-"If any Generalization about Institutional Design is 32 Sustainable….. it is that Majoritarian Systems are ill Advised for Countries with deep Ethnic Regional.Religion.or other Emotional and Palarizing Division.where Cleavage. Groups are Sharply Defined and Group Identities (and inter group inscurities and suspicions) deeply felt, the Overiding Imperative is to avoid Broad and Indefinite Exclusion From Power of Any Significant group"

Larry Diamond, **Prospects for Democratic Develepment** - 24 **in africa** , first published, USA: Copyright ,1997,p32.

25 -آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، بيروت:معهد الدراسات الإستراتيجية ،2006، ص ص-51 .50